

الفساد الإداري والمالي وأثره الاقتصادية في العراق

Administrative Corruption And Emportant Economical Effect In Iraq

المدرس المساعد سوسن كريم الجبوري

جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد

المخلص

الفساد الإداري Administrative Corruption ظاهرة عالمية وإقليمية ومحلية ومجتمعية وإنسانية وجماعية وفردية نراه في شبكات الحياة وكل مجاريها، خلفها دوافع كثيرة وخصوصاً عندما تفسد عقيدة الأمة أو تشوه ملامحها أو تتداخل مع غيرها بشكل يفقدها هويتها، وتتفقت الشرائع السماوية والقوانين الوضعية على تجريم هذا السلوك مهما كانت أسبابه واشكاله ومسمياته لأن تأثيراته لا ينجو منها احد فهو غير منحسر بجغرافية ولا مجال ولا وطن ولا ذات لهذا فقد هبت لعلاج كل عناصر المجتمع الإنساني ومنظّماته ومؤسساته الحكومية والمدنية وكل من له شأن ومسؤولية وحيث إن التنمية ضرورة إنسانية وإن الإصلاح الإداري أداة من أدوات التنمية والارتقاء نجد إن الفساد المالي والإداري يمثل عائقاً ضارباً ومانعاً أخلاقياً وعقبة كأداء أمام تطوير المؤسسات ومنظمات المجتمع بكل أنواعه، وسوف نحاول في هذه البحث إن نلقي الضوء على هذه الظاهرة من حيث المفهوم والأنواع والأسباب. والآثار إذ تم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث تناول المبحث الأول مفهوم ومظاهر وأسباب الفساد الإداري والمالي، فيما تناول المبحث الثاني ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق والثار الاقتصادية لتلك الظاهرة عليه، وتناول المبحث الثالث مؤشرات الفساد الإداري والمالي للعراق، أما أهم الأساليب التي تحاول ان تعالج هذه المشكلة فقد تناولها المبحث الرابع، كما توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات واقترح مجموعة من التوصيات التي نراها ضرورية لمعالجة هذه الظاهرة.

المقدمة

إن ظاهرة الفساد الإداري ظاهرة طبيعية في المجتمعات الرأسمالية حيث تختلف درجات هذا الفساد باختلاف تطور مؤسسات الدولة. إما في بلدان العالم الثالث فإن فساد مؤسسات الدولة وتدني مستويات الرفاه الاجتماعي تصل إلى أقصى مدياتها، وهذا ناتج عن درجة التخلف وازدياد معدلات البطالة. فالفساد قد ينتشر في البنى التحتية في الدولة والمجتمع، وفي هذه الحالة يتسع وينتشر في الجهاز الوظيفي ونمط العلاقات المجتمعية فيبطل من حركة تطور المجتمع ويقيد حوافز التقدم الاقتصادي. إن الآثار المدمرة والنتائج السلبية لتفشي هذه الظاهرة المقيتة تطال كل مقومات الحياة لعموم الافراد، فتهدر الأموال والشروات والوقت والطاقات وتعرقل أداء المسؤولين وإنجاز الوظائف والخدمات، وبالتالي تشكل منظومة تخريب وإفساد تسبب مزيداً من التأخير في عملية البناء والتقدم ليس على المستوى الاقتصادي والمالي فقط، بل في الحقل السياسي والاجتماعي والثقافي، ناهيك عن مؤسسات ودوائر الخدمات العامة ذات العلاقة المباشرة واليومية مع حياة الإنسان.

مشكلة البحث

إن ظاهرة الفساد الإداري والمالي ليست بظاهرة حديثة إلا أنها مازالت تستأثر باهتمام كبير من قبل المجتمعات النامية واهتمام أكبر من قبل المجتمعات المتقدمة وذلك لما لهذه الظاهرة من اثار وانعكاسات خطيرة بالنسبة لمستقبل الدولة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولما تجلبه من خسائر لا يمكن تقديرها بثمن إذ تشير تقارير الامم المتحدة ان العراق يشهد أكبر عملية إعادة اعمار بعد مشروع مارشال وترافق هذه العملية أكبر عملية فساد مالي وإداري ولهذا نعتقد إن هذه الظاهرة هي مشكلة تستحق البحث والدراسة.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها إن الفساد الاداري والمالي يؤثر سلبا على اتجاهات واهداف التطور الاقتصادي في العراق بعد التغير .

هدف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف منها مايلي:

- تشخيص وتوضيح ظاهرة الفساد الإداري والمالي
- تحديد مسببات هذه الظاهرة والعناصر الرئيسية التي أدت إلى بروزها بشكل واضح في العراق بعد التغير .
- الوقوف على أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تنجم عن ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق .
- تحديد السبل والخطوات الناجحة للحد من هذه الظاهرة لمعالجتها بأسرع وقت ممكن .

هيكلية البحث

لقد تضمن البحث مقدمة وأربعة مباحث تطرق المبحث الأول الى مفهوم الفساد الإداري والمالي وأهم مظاهره والأسباب المؤدية اليه فيما تضمن المبحث الثاني الآثار الاقتصادية للفساد الإداري والمالي في العراق أما المبحث الثالث فقد تطرق الى مؤشرات الفساد الاداري والمالي في العراق، أما أهم المعالجات المطلوب تطبيقها لمكافحة هذه الظاهرة فقد تناولها المبحث الرابع، فضلا عن جملة من الاستنتاجات والتوصيات بخصوص هذه المشكلة

المبحث الأول

الفساد الإداري والمالي-المفهوم - الأنواع، الأسباب-

أولاً: مفهوم الفساد

١-المفهوم الاصطلاحي للفساد

هناك مصادر وأدبيات عديدة تناولت مفهوم الفساد او المعاني ذات العلاقة ، وقد ترد كلمة الفساد حسب حالها وشكل وقوعها وتأثيرها وبيئة ظهورها وكلها تعني بشكل عام إخراج الشيء الصالح عن غايته والإخلال بالتوازن .

والفساد هو ظاهره خطيرة من ظواهر السلوك الإنساني التي اقلقت المجتمعات البشرية والحكومية منذ أقدم العصور ولا تزال هذه الظاهرة تشكل قلقاً دائماً لإدارة المؤسسات العامة والجهات المسؤولة وكل افراد المجتمع، ولقد فشلت الكثير من المحاولات لعلاجها ويرجع السبب في ذلك الفشل الى حصر المكافحة بتوقيع العقوبات على الفاسدين والمنحرفين دون البحث عن أسباب الفساد وطرق علاجها .

٢- المفهوم اللغوي للفساد :- الفساد في معاجم اللغة هو في (فسد) ضد صَلَحَ (والفساد) لغة البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطلَ واضمحَل، ويأتي التعبير على معانٍ عدة بحسب موقعه. فهو (الجذب أو القحط) كما في قوله تعالى (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون) (سورة الروم الآية ٤١) أو (الطغيان والتجبر) كما في قوله تعالى (للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً) (سورة القصص الآية ٨٣) أو (عصيان لطاعة الله) كما في قوله تعالى (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً إن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم عذاب عظيم) (سورة المائدة الآية ٣٢) ونرى في الآية الكريمة السابقة تشديد القرآن الكريم على تحريم الفساد على نحو كلي، وإن لمرتكبيه الخزي في الحياة الدنيا والعذاب الشديد في الآخرة. وهناك تعريفات عديدة للفساد منهاⁱ

-التنازل عن أملاك الدولة من اجل مصالح شخصية .

-الانحراف الاخلاقي للمسؤولين في الحكومة والإدارة .

ولكن التعريف المعتمد لهذا الصدد هو ذلك التعريف الذي استخدمته لأول مرة مؤسسة البنك الدولي واعتمد في جميع الكتابات " استخدام الوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة أو الاستغلال السيء للوظيفة العامة أي الرسمية من اجل تحقيق المصلحة الخاصة " ii .

ويعرف مايكل جونستون الفساد على انه سوء استخدام اطراف وافراد عموميين للدور والموارد العمومية واستخدامها لأغراض غير مشروعة من النفوذ السياسي . أما البنك الدولي فقد عرف الفساد بأنه(إساءة في استعمال الوظيفة العامة لمكاسب خاصة) . وهناك من يرى إن الفساد الإداري يمثل مرضاً بيروقراطياً iii .

ولذلك يمكن القول إن الفساد هو سوء استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة حيث إن الفساد الإداري والمالي يحتوي على قدر من الانحراف المتعمد في تنفيذ العمل الإداري المناط بالشخص . او هو سلوك منحرف عن الواجبات الرسمية من خلال تقديم المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة من اجل الحصول على مكاسب مالية او اجتماعية ، رغم معرفته بأنه يرتكب جرم مخالف للقانون .

ثانياً:- مظاهر الفساد

والفساد من حيث مظهره يشمل أنواع عدة منها:-

١. الفساد السياسي:- ويتعلق بمجمل الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي (المؤسسات السياسية) في الدولة. ومع أن هناك فارق جوهري بين المجتمعات التي تنتهج أنظمتها السياسية أساليب الديمقراطية وتوسيع المشاركة، وبين الدول التي يكون فيها الحكم شمولياً ودكتاتورياً، لكن العوامل المشتركة لانتشار الفساد في كلا النوعين من الأنظمة تتمثل في نسق الحكم الفاسد (غير الممثل

لعموم الأفراد في المجتمع وغير الخاضع للمساءلة الفعالة من قبلهم) وتتمثل مظاهر الفساد السياسي في: الحكم الشمولي الفاسد، وفقدان الديمقراطية، وفقدان المشاركة، وفساد الحكام وسيطرة نظام حكم الدولة على الاقتصاد وتغشي المحسوبية. وبوجه خاص يمكن القول ان الفساد السياسي هو الاخلال بالمتعمد بقواعد الحياة السياسية النصوص عليها في الدستور والمواثيق الداخلية للدولة وكذلك المواثيق والمعايير العالمية التي تم اقرارها بواسطة الهيئات الوطنية ولا تخالفها .

٢. الفساد المالي:- ويتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية (ديوان الرقابة المالية في العراق) * المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات، ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في: الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي والمحابة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية.

٣. الفساد الإداري:- ويتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام إثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية التي لا ترتقي للإصلاح وسد الفراغ لتطوير التشريعات والقوانين التي تغتنم الفرصة للاستفادة من الثغرات بدل الضغط على صناع القرار والمشرعين لمراجعتها وتحديثها باستمرار. وهنا تتمثل مظاهر الفساد الإداري في: عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف أو تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار، والامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي.

والواقع إن مظاهر الفساد الإداري متعددة ومتداخلة وغالباً ما يكون انتشار احدها سبباً مساعداً على انتشار بعض المظاهر الأخرى.

٤. الفساد الأخلاقي:- والمتمثل بمجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته. كالقيام بإعمال مخلة بالحياء في أماكن العمل أو أن يجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى خارجية دون إذن أدارته، أو أن يستغل السلطة لتحقيق مآرب شخصية له على حساب المصلحة العامة أو أن يمارس المحسوبية بشكلها الاجتماعي الذي يسمى (المحابة الشخصية) دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة والجدارة.

5- الفساد الاقتصادي: اما مفهوم الفساد من الناحية الاقتصادية فيفهم من جانبين هما :

جانب الطلب : ويتمثل الفساد هنا في قدرة مسؤولي الحكومة على قبول الرشاوي والهدايا او احالة التراخيص الى الأصدقاء والأقارب وماشبه ذلك.

وجانب العرض: ويتمثل بالقطاع الخاص الذي يقدم الرشاوي والهدايا وعمليات الابتزاز بموجب اتفاقيات غير معلنة الى مسؤولي الحكومة الذين يمثلون بدورهم جانب الطلب من معادلة الفساد.^{iv}

ثالثاً:- أسباب الفساد الإداري والمالي

للفساد أسباب وانعكاسات عديدة يمكن ملاحظتها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، إلا أن هذا لا يعني أن الفساد مقتصر على وجود هذه العوامل الثلاث ولكن لأغراض البحث العلمي ولأهمية هذه العوامل في بنية وتكوين المجتمع يمكن رصد هذه الأسباب.^v

والسنة السابعة — العدد الحمر والعشرون

إن العراق بعد تخلصه من الدكتاتورية المقيتة التي حكمته مدة طويلة قد ظن انه ستفتح له ابواب النعيم و السعادة و يرتمي الى احضان الراحة التي افتقدها على مدى سنين حكم النظام السابق، لكن هيهات ان يجد العراقيين الراحة و جذور الفساد(بكافة اشكاله) لا تزال ضاربة في هياكل و مفاصل الحكومة العراقية الفتية إداريا ، فضلاً عن الإرهاب الذي قض و لا يزال مضاجع الكثير من المساكين و الابرياء اللذين يحتسبون في صدورهم آهات و يتحسرون و الدموع تنهمر من عيونهم و تساؤل يدور في مخيلتهم ترى ما ذنبنا كي نلقى كل هذا الغي و المتاعب المتوالة واحدة بعد اخرى ؟

بما إن الفساد بغض النظر عن نوعه لا يقل خطورة عن الارهاب و العمليات الانتحارية الحاصلة في العراق و هو ايضا يعد سبيلاً نحو الإرهاب و منزلقاته نسعى في سطورنا الالية ان نتناوله تفكيكياً و علاجياً ضمن الاطار العراقي .

أولاً: أشكال الفساد الإداري والمالي في العراق^{vii}

من ابرز السلوكيات التي تعبر عن ظاهرة الفساد في العراق هي:

- *-الرشوة Bribery: أي الحصول على أموال أو منفعة من اجل تنفيذ عمل مخالف لأصول المهنة.
- *-المحسوبية Nepotism: أي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة دون أن يكونوا مستحقين لها .
- *-المحاباة Favoritism: أي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصالح معينة .
- *-الواسطة : أي التدخل لصالح فرد ما أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفء وهذه الحالة منتشرة جداً في البلد.
- *-الابتزاز: أي الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد.
- *-نهب المال العام : أي الإسراف في استخدام المال العام :- ومن صوره : تبديد الأموال العامة في الإنفاق على الأبنية والأثاث - المبالغة في استخدام المقننات العامة في الأمور الشخصية - إقامة الحفلات والدعايات ببذخ على الدعاية والإعلان والنشر في الصحف والمجلات في مناسبات التهاني والتعازي والتأييد والتوديع ..الخ.
- * إضاعة الوقت واللامبالاة عند الموظفين.
- * التراخي : ومن صور ذلك : الكسل - الرغبة في الحصول على أكبر اجر مقابل أقل جهد - تنفيذ الحد الأدنى من العمل ..الخ.
- * عدم احترام العمل :- ومن صور ذلك : التأخر في الحضور صباحاً - الخروج في وقت مبكر عن وقت الدوام الرسمي - النظر إلى الزمن المتبقي من العمل بدون النظر إلى مقدار إنتاجيته - قراءة الجرائد واستقبال الزوار - التنقل من مكتب إلى آخر ..الخ.
- * السلبية :- ومن صور ذلك : اللامبالاة - عدم إبداء الرأي - عدم الميل إلى التجديد والتطوير والابتكار - العزوف عن المشاركة في اتخاذ القرارات - الخ.

* سوء استعمال السلطة :- ومن صور ذلك : كتقديم الخدمات الشخصية وتسهيل أمور وتجاوز اعتبارات العدالة الموضوعية في منح أقارب أو معارف المسئولين ما يطلب منهم.

ثانياً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق

أ: الآثار الاقتصادية

١. أن الفساد الإداري والمالي يتسبب في تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي^{viii}.
٢. يمكن للفساد الإداري والمالي أن يسهل الاتجار غير المشروع بالأموال والمخدرات والتكنولوجيا والأسلحة وحتى البشر.
٣. يساهم الفساد في تدني كفاءة الاستثمار العام وأضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من كلفتها.
٤. للفساد أثر مباشر في حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي، ففي الوقت الذي تسعى فيه البلدان النامية إلى استقطاب موارد الاستثمار الأجنبي لما تنطوي عليه هذه الاستثمارات من إمكانات نقل المهارات والتكنولوجيا، فقد أثبتت الدراسات أن الفساد يضعف هذه التدفقات الاستثمارية وقد يعطلها مما يمكن أن يسهم في تدني إنتاجية الضرائب وبالتالي تراجع مؤشرات التنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بمؤشرات التعليم والصحة.
٥. يرتبط الفساد بتردي حالة توزيع الدخل والثروة، من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع وفي النظام السياسي، مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام بالإضافة إلى قدرتهم على مراكمة الأصول بصفة مستمرة مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين هذه النخبة وبقية أفراد المجتمع. وهذا ما يمكن قياسه بمنحنى لورنز الذي يبين العلاقة بينالنسبة المئوية للسكان وحصتهم المئوية من الدخل.
- كما يمكن لظاهرة الفساد أن تنمو وتتزايد بفعل عوامل اجتماعية ضاربة في بنية وتكوين المجتمعات البشرية ونسق القيم السائدة، إذ تلعب العادات والتقاليد الاجتماعية وسرياتها دوراً في نمو هذه الظاهرة أو إقلاعها من جذورها وهذه العادات والتقاليد مرتبطة أيضاً بالعلاقات القبلية السائدة في المجتمع كما أن التنظيم الإداري والمؤسسي له دور بارز في تقويم ظاهرة الفساد من خلال العمل على تفعيل النظام الإداري ووضع ضوابط مناسبة لعمل هذا النظام وتقوية الإطار المؤسسي المرتبط بخلق تعاون وتفاعل ايجابي بين الفرد والمجتمع والفرد والدولة استناداً إلى علاقة جدلية تربط بينهما على أساس ايجابي بناء يسهم في تنمية وخدمة المجتمع.
- ٥- هدر الموارد : ويتمثل ذلك بتحويل مصادر الإيرادات العامة من الوصول الى خزينة الدولة لاستعمالها للمصالح العامة الى جيوب أفراد ، الأمر الذي ينعكس على تدني مستوى الخدمات التي من المفترض أن تقدمها الدولة للمصالح العام.
- ٦- الحد من النمو الاقتصادي : نتيجة تحكم قلة من الأفراد أو المجموعات بأحجام كبيرة من مصادر الأموال العامة، فان فرصة استخدام هذه الأموال في المشاريع والبنية الاقتصادية تتأثر حيث يتغير نظام استخدام الأموال من مساره الطبيعي القائم على العرض والطلب ، الى مسارات أخرى طارئة ومنها تحويل الأموال الى خارج البلاد مثلاً .

٧- ضعف مستوى المعيشة: من الطبيعي أن يؤدي تسرب مبالغ مالية عامة الى جيوب بعض الأفراد الى خفض المصادر المتاحة لتنمية الاقتصاد ، وبمقابل الإثراء الكبير لبعض الأفراد فان انخفاضاً واسعاً لمستوى المعيشة يبدأ بالحدوث ثم الانتشار .

٨- الإخلال بمصادقية الدولة : تعتمد الدول وخاصة الدول النامية على مساعدات الدول الأخرى من اجل تنمية اقتصادياتها، وفي حالة شيوع ظاهرة الفساد، وخاصة إذا انتشر في أوساط المسؤولين المتنفذين ، فان مصادقية الدولة تبدأ بالتأثر وتبدأ المؤسسات الدولية بالشك في قدرات هذه الدولة على تنشيط الاقتصاد وبالتساؤل عن مصير أموال المساعدات الأمر الذي سوف يعمل على تأخير فرص التنمية .

٩- ضعف فعالية الأداء العام : وكنتيجة حتمية، فان من شأن تفشي الفساد أن يؤدي الى هلهلت الهيكل والتنظيم الإداري للدولة ويحرف مجموعة المسؤولين عن أداء المهام التي وجدوا من اجلها، والالتهاء إما بمحاولات البحث عن فرصة للإثراء ، أو بالبحث عن هؤلاء الذين يحاولون الإثراء غير المشروع ، وبهذا فان أولويات التنمية والخدمة العامة تتراجع لتمثل مرتبة متأخرة في الاهتمام على حساب أمور سلبية .

١٠- أثر الفساد على الإيرادات الحكومية : تخسر الحكومات مبالغ كبيرة من الإيرادات المستحقة عندما تتم رشوة موظفي الدولة حتى يتجاهلوا جزءا من الإنتاج والدخل والواردات في تقويمهم للضرائب المستحقة على هذه النشاطات الاقتصادية ، بالإضافة إلى ذلك تهدر الحكومات كثيرا من مواردها عندما يتم تقديم الدعم إلى فئات غير مستحقة ولكنها تتمكن من الحصول عليه برشوة أو نفوذ أو أي وسيلة أخرى ، وهذا المر يؤثر بدوره على الأداء الاقتصادي للدولة.

ب- الآثار الاجتماعية

يؤدي الفساد الإداري إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وهذا الأثر يتم عبر عدة طرق أهمها ١- تراجع مستويات المعيشة يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وهذا الأمر يساعد على تراجع المستويات المعيشية .

٢- قد يتهرب الأغنياء من دفع الضرائب ويمارسون سبلا ملتوية للتهرب كالرشوة ، وهذا يساعد على تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء .

٣- يؤدي الفساد إلى زيادة كلفة الخدمات الحكومية مثل : التعليم والسكن وغيرها من الخدمات الأساسية ، وهذا بدوره يقلل من حجم هذه الخدمات وجودتها مما ينعكس سلبا على الفئات الأكثر حاجة إلى هذه الخدمات

٤- المحاباة والتمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو الصداقة أو القرابة ، ومن الواضح أن هذا الشكل يعتبر اقل خطورة، لأنه لا يستهدف الجشع الذاتي ور بما يمكن تفسيره لدى القائم به على انه "خدمة " لقطاع أو مجموعة معينة، غير أن خطورة هذا الشكل تكمن إضافة الى الإجحاف الاقتصادي بحق مجموعات أخرى من السكان، الى تحويل المجتمع الى مجموعات من ذوي المصالح التي تتصارع فيما بينها للحصول على اكبر نصيب من الغنيمة .

٥- سوء الإدارة والفضول والإهمال، ويمكن اعتبار هذا الشكل بأنه فساداً غير مقصود لا تتوفر به سوء النية، أو قصد الفساد، وإنما يصنف ضمن أشكال الفساد، باعتبار أن نتائجه لا تختلف كثيراً عن نتائج الفساد من حيث إلحاق الضرر الاقتصادي والاجتماعي بالمواطنين

٦- التأثير على القضاء وأجهزة الرقابة وتضمن ذلك التلاعب في الإجراءات القضائية والقانونية، وخطورة هذا النوع من الفساد تكمن في التأثير المعنوي له والنتائج عن تحويل جهاز يستهدف ضمن ما يستهدفه مكافحة الفساد الى وسيلة لحماية وإخفاء والتستر على من يقوم به .

٧- التأثير على الرأي العام بالصحافة ووسائل الإعلام لصالح جماعات ذات نفوذ.

٨- إجهاد الديمقراطية داخل المجتمع عن طريق تزيف الانتخابات، ويعتبر هذا الشكل مظهر نموذجياً للفساد السياسي بمفهومه الواسع ، وينتشر هذا الشكل في العديد من الدول النامية وفي الديمقراطيات المشوهة أو غير المكتملة، والتي يتم التصارع خلالها بين الفئات السياسية من خلال التلاعب في العملية الديمقراطية غير المحكمة .

المبحث الثالث

مؤشرات الفساد الإداري والمالي في العراق

أ- مؤشرات الفساد العالمية وموقع العراق منها للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٦

يمكن القول أن العراق يعد من أكثر الدول فساداً في مؤشرات الفساد العالمية خلال العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤: إذ تراجع العراق ثلاثة عشر خطوة في الترتيب العالمي من المرتبة ١١٦ من أصل ١٣٤ دولة عام ٢٠٠٣ بدرجة فساد (٢، ٢) الى المرتبة ١٢٩ من أصل ١٤٥ دولة عام ٢٠٠٤ وبدرجة فساد (٢، ١)، وتراجع خلال العام ٢٠٠٥ اثنتي عشر خطوة الى المرتبة ١٤١ من أصل ١٥٩ دولة وبدرجة فساد (٢، ٢) كما موضح في الجدول (١) كما نلاحظ من الجدول المذكور إن فلندا قد احتلت المرتبة الأولى خلال عامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ من أصل ١٣٤ و ١٤٥ دولة وبدرجة فساد بلغت (٧، ٩) وتراجعت عام ٢٠٠٥ الى المرتبة الثانية وبدرجة فساد بلغت (٦، ٩) ثم عادت لتحتل المرتبة الأولى عام ٢٠٠٦ وبدرجة فساد بلغت (٦، ٩) ، أما الدنمارك فقد احتلت المرتبة الثالثة خلال عامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ وبدرجة فساد (٥، ٩). أما نيوزلندا فقد احتلت المرتبة الثانية من أصل ١٤٥ دولة خلال عام ٢٠٠٤ والمرتبة الثالثة من أصل ١٥٩ دولة عام ٢٠٠٥ من أصل وبدرجة فساد بلغت (٦، ٩)

الجدول (١) مؤشرات الفساد العالمية وموقع العراق منها للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٦

٢٠٠٣			٢٠٠٤			٢٠٠٥			٢٠٠٦		
ت	الدول	درجة الفساد	ت	الدول	درجة الفساد	ت	الدول	درجة الفساد	ت	الدول	درجة الفساد
١	فلندا	٩، ٧	١	فلندا	٩، ٧	١	ايسلندا	٩، ٧	١	فلندا	٩، ٦
٢	ايسلندا	٩، ٦	٢	نيوزلندا	٩، ٦	٢	فلندا	٩، ٦	٢	ايسلندا	٩، ٦
٣	الدنمارك	٩، ٥	٣	الدنمارك	٩، ٥	٣	نيوزلندا	٩، ٦	٣	نيوزلندا	٩، ٩
١١٤	الكونغو	٢، ٢	١٢	السودان	٢، ٢	١٣٧	اذربيجان	٢، ٢	١٦٠	غينيا	١، ٩
		٦									
						١٣٨	كاميرون	٢، ١	١٦١	العراق	١، ٩

١١٥	أوكرانيا	٢,٢	١٢	أوكرانيا	٢,٢	١٣٩	اثيوبيا	٢,٢	١٦٢	مينا مار	١٠,٩
١١٦	العراق	٢,٢	١٢	الكاميرون	٢,١	١٤٠	اندونيسيا	٢,٢	١٦٣	هايتي	١٠,٨
١١٧	سياراليون	٢,٢	١٢	العراق	٢,١	١٤١	العراق	٢,٢			
١١٨	اوغندا	٢,٢				١٤٢	ليبيريا	٢,٢			
١٣٢	هايتي	١,٥				١٤٣	أوزبكستان	٢,٢			
١٣٣	نيجيريا	١,٤	١٤	بنغلادش	١,٥	١٥٨	بنغلادش	١,٧			
١٣٤	بنغلادش	١,٣	١٤	هايتي	١,٥	١٥٩	تشاد	١,٧			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على منظمة الشفافية الدولية مؤشر مدركات الفساد للاعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٦، صفحات متفرقة.

ب - مؤشرات الفساد العربية وموقع العراق منها للمدة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥: يمكن معرفة موقع العراق بين الدول العربية للاعوام ٢٠٠٣ . ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ ، والبالغة ١٧ دولة من خلال الجدول (٢) إذ يبين : تراجع العراق للاعوام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ خطوة واحدة من المرتبة السادسة عشر بدرجة فساد ٢.٢ عام ٢٠٠٣ الى المرتبة السابعة عشر بدرجة فساد ٢.١ عام ٢٠٠٤ . وقد حافظ العراق في الاعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ على مركزه السابع عشر بدرجة فساد ٢.١ ، ٢.٢ على التوالي ، بالرغم من التحسن الطفيف في مؤشر مدركات الفساد عام ٢٠٠٥ ومع ذلك كانت درجة الفساد في العراق هي الاعلى بين الدول العربية ولم تتقدم عليها سوى ليبيا، وفي عام ٢٠٠٥ فكان العراق هو الاكثر فساداً ، أما الدول العربية فقد حافظت عمان على مركزها الاول للعامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ بدرجة فساد ٦.١ ، ٦.٣ على التوالي والمغرب بالمركز الحادي عشر بدرجة فساد ٣.٣ ، ٣.٢ .

الجدول (٢) موقع العراق في ضوء مؤشرات الفساد للدول العربية للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٥

٢٠٠٣			٢٠٠٤			٢٠٠٥		
ت	الدولة	مؤشر الفساد	ت	الدولة	مؤشر الفساد	ت	الدولة	مؤشر الفساد
١	عمان	٦.٣	١	عمان	٦.١	١	عمان	٦.٣
٢	البحرين	٦.١	٢	الامارات العربية المتحدة	٦.١	٢	الامارات العربية المتحدة	٦.٢
٣	قطر	٥.٦	٣	البحرين	٨.٥	٣	قطر	٥.٩
٤	الكويت	٥.٣	٤	الاردن	٥.٣	٤	البحرين	٥.٨
٥	الامارات العربية المتحدة	٥.٢	٥	قطر	٥.٢	٥	الاردن	٧.٥
٦	تونس	٤.٩	٦	تونس	٥.٠	٦	تونس	٤.٩
٧	الاردن	٤.٦	٧	الكويت	٤.٦	٧	الكويت	٤.٧
٨	المملكة العربية السعودية	٤.٥	٨	المملكة العربية السعودية	٣.٤	٨	مصر	٣.٤
٩	سوريا	٣.٤	٩	سوريا	٣.٤	٩	المملكة العربية السعودية	٣.٤
١٠	مصر	٣.٣	١٠	مصر	٣.٢	١٠	سوريا	٣.٤
١١	المغرب	٣.٣	١١	المغرب	٣.٢	١١	المغرب	٣.٢
١٢	لبنان	٣.٠	١٢	الجزائر	٢.٧	١٢	لبنان	٣.١
١٣	فلسطين	٣.٠	١٣	لبنان	٢.٧	١٣	الجزائر	٢.٨

١٤	الجزائر	٢.٦	١٤	ليبيا	٢.٥	١٤	اليمن	٢.٧
١٥	اليمن	٢.٦	١٥	فلسطين	٢.٥	١٥	فلسطين	٢.٦
١٦	العراق	٢.٢	١٦	اليمن	٢.٤	١٦	ليبيا	٢.٥
١٧	ليبيا	٢.١	١٧	العراق	٢.١	١٧	العراق	٢.٢

م/ منظمة الشفافية الدولية ، دراسة حول وضع الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد ، للاعوام ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٥ ص ٤ .

المبحث الرابع

معالجة الفساد الإداري والمالي في العراق ix:

لمعالجة حالة الفساد الإداري والمالي يجب الاهتمام بما يلي :-

١- تبني النظام السياسي مبدأ فصل السلطات، وسيادة القانون، من خلال خضوع الجميع للقانون واحترامه والمساواة أمامه وتنفيذ أحكامه من جميع الأطراف، نظام يقوم على الشفافية والمساءلة.

٢- بناء جهاز قضائي مستقل وقوي ونزيه، وتحريره من كل المؤثرات التي يمكن أن تضعف عمله، والالتزام من قبل السلطة التنفيذية على احترام أحكامه .

٣- إعدام القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد على جميع المستويات، كقانون الإفصاح عن الذمم المالية لذوي المناصب العليا، وقانون الكسب غير المشروع، وقانون حرية الوصول إلى المعلومات، وتشديد الأحكام المتعلقة بمكافحة الرشوة والمحسوبية واستغلال الوظيفة العامة في قانون العقوبات.

٤- تقوية دور المفتش العام وتوسيع نشاطاته لتحقيق مبادئ الشفافية في إدارة المال العام (شفافية المالية العامة) *

٥- التنسيق مع أجهزة الرقابة والتفتيش . ومنحها الاستقلالية الكاملة عن السلطة التنفيذية التي تؤمن لها ممارسة دورها على أتم وجه، وان يعتمد البرلمان جميع التقارير في الكشف عن الحالات التي تنطوي على الفساد وسوء الإدارة.

٦- السماح بالتحقيق في فساد المسؤولين وفي ممارساتهم الخاطئة، وإجبار المتهمين بالفساد على المثول أمام لجنة قضائية لمساءلتهم، وان تكون جميع المداولات معلنة.

٧- تبيان جميع الثغرات القانونية التي تمارس من خلالها عمليات الفساد، وإرسالها إلى مجلس الشعب ليصار إلى إصلاحها وتجاوزها بشكل سريع.

٨- السماح بالتحقق من إيرادات الحكومة ونفقاتها والتحقق من صحة الإنفاق العام وسلامة تنفيذ الموازنة العامة للدولة وقطع حساباتها في المواعيد المقررة.

٩- أجراء تنقلات دورية بين الموظفين كلما أمكن ذلك يمكن أن يسهل ويعمل على تخفيض حالات الرشوة السائدة

10 - تشكيل لجان خاصة لوضع نظام متكامل لأداء الموظفين تقوم بإجراء تفتيش دوري بين الدوائر والوزارات وأعداد التقارير الخاصة بذلك.

11- وضع مصنف يتضمن تقسيم الوظائف العامة على وفق طبيعة مهامها إلى فئات ورتب تتطلب من شاغليها مؤهلات ومعارف من مستوى واحد (أي اعتماد معيار الكفاءة والخبرة).

١٢ - تحديد سلسلة رواتب لكل فئة من الفئات الواردة في المصنف بعد إجراء دراسة مقارنة للوظائف المتشابهة في القطاعين العام والخاص.

١٣ - إنشاء نظام رقابي فعال مستقل مهمته الإشراف ومتابعة الممارسات التي تتم من قبل الوزراء والموظفين العاملين في كل وزارة ومؤسسة.

١٤ - تفعيل إدارة الخدمات بمعنى أن يطال جميع الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات أي أن تعطى إدارات الخدمات ذات العلاقة بالجمهور الأولوية الأولى.

١٥ - تطوير دور الرقابة والمساءلة للهيئات التشريعية من خلال الأدوات البرلمانية المختلفة في هذا المجال مثل الأسئلة الموجهة للوزراء وطرح المواضيع للنقاش العلني، وإجراء التحقيق والاستجواب، وطرح الثقة بالحكومة..

١٦ - التركيز على البعد الأخلاقي في محاربة الفساد في قطاعات العمل العام والخاص والأهلي وذلك من خلال التركيز على دعوة كل المواطنين إلى محاربة الفساد بأشكاله المختلفة، وكذلك من خلال قوانين الخدمة المدنية أو الأنظمة والمواثيق المتعلقة بشرف ممارسة الوظيفة (مدونات السلوك).

١٧ - إعطاء الحرية للصحافة وتمكينها من الوصول إلى المعلومات ومنح الحصانة للصحفيين للقيام بدورهم في نشر المعلومات وعمل التحقيقات التي تكشف عن قضايا الفساد ومرتكييها. . العمل بمبدأ الشفافية في جميع مرافق ومؤسسات الدولة.

١٨ - تحديد معايير دقيقة وعلمية، ووضع أنظمة قانونية ومالية فعالة ومتناسكة، من أجل المراقبة والمحاسبة والتحقق من الممارسات التي تؤدي إلى الفساد، عبر توفر قواعد لمعومات وبيانات، تساهم بالكشف عن الفساد وفضحه..

١٩ - تنمية الدور غير الحكومي في مكافحة الفساد من خلال برامج التوعية بهذه الآفة ومخاطرها وتكلفتها الباهظة على الوطن والمواطن، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني والجامعات والمعاهد التعليمية والمثقفين في محاربة الفساد والقيام بدور التوعية. السماح لهذه الهيئات غير الحكومية بتدقيق وتمحيص جميع الاتفاقات المالية والدولية والتحقق من سلامتها.

٢٠ - أن تشرف على الخطوات السابقة لجان وطنية مشكلة من شخصيات قضائية وقانونية وبرلمانية وشخصيات قانونية ومدنية غير حكومية، وأن يتم تأسيس هيئة وطنية عليا لمكافحة الفساد، وتكون جلساتها علنية وبحضور وسائل الإعلام، وأن تكون الحكومة ملتزمة بجميع التوصيات والمقترحات المنبثقة عنها، و يجب أن تتكون الهيئة العليا لمكافحة الفساد من ذوي المؤهلات رفيعة المستوى، وأن يشمل نشاطها جميع مؤسسات الدولة، بما في ذلك السلطة التنفيذية والقضائية والتشريعية.

وخلاصة القول: أن مكافحة الفساد الإداري لا يمكن أن تتحقق من خلال حلول جزئية، بل ينبغي أن تكون شاملة تتناول جميع مرتكزات الإدارة من بنيتها وهيكلتها إلى العنصر البشري العامل فيها إلى أساليب العمل السائدة فيها.

ويجب ان تكون المعالجة بمنهجية شاملة تستهدف محاصرته والتعامل مع أسبابه ومكوناته، فالفساد أساسا يقع عندما يكون الاحتكار والقدرة على التصرف ولا تكون ثمة مساءلة، والعلاج يقع في الشفافية

الإدارية والمالية والمحاسبية والمتابعة واختيار الأمناء دائما وتعديل المكافآت والحوافز والعقوبات وتطوير أنظمة المعلومات والتحري. إن مكافحة الفساد مكلفة الثمن من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، ولكن بالمقابل استمرار الفساد هو الآخر يترتب على المجتمع تكاليف مالية باهظة الثمن، وإن استئصال الفساد يتطلب العمل بخطوات

جريئة وملموسة في مسار الإصلاح السياسي والتشريعي والقانوني والاقتصادي، والعمل من أجل استصدار قوانين رادعة للفساد، والعمل على توفير بيئة اقتصادية وسياسية نظيفة، خالية من القمع والتعسف والتسلط ومناخ ديمقراطي حقيقي يؤول الدولة وأفراد المجتمع من أجل اجتثاث الفساد من جذوره، مما يتوجب مشاركة جميع هيئات المجتمع المدني وتأمين الحاضنة القانونية الملائمة للكشف عن ممارسة الفساد بكافة أشكاله وفضحه أمام الرأي العام بكل شفافية ووضوح، من خلال عمليات توعية، ومن خلال خلق إرادة سياسية معاندة للفساد.

الاستنتاجات

في ضوء ما تم عرضه في البحث تم التوصل إلى النتائج التالية :-

١ - لم تكن ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق حديثة الولادة وإنما ترجع جذورها إلى الاحتلال العثماني للعراق ومن ثم تأسيس الدولة العراقية وزادت حدتها بعد عام ١٩٦٨ لكنها أصبحت أكثر وضوحاً بعد أحداث ٢٠٠٣/٤/٩.

٢- يؤثر الفساد الإداري والمالي في العراق على البناء الاقتصادي حيث يؤدي إلى ضعف الإستثمار المحلي والأجنبي وهروب رأس المال المحلي إلى خارج البلد مما ترتب عليه انخفاض الناتج المحلي وبالتالي المستوى المعاشي للمواطنين وازدياد البطالة والفقر.

٣- إن آلية الأجور والرواتب المعتمدة في قطاع الدولة تؤثر على أداء العاملين فيه، وتدفع بعضهم إلى الفساد.

٤ - إن ظاهرة الفساد الإداري والمالي هي مشكلة كبيرة تغلغت في مختلف الأنظمة والدول و لم تقتصر على دولة فقد أصابت هذه الظاهرة الدول المتقدمة والنامية والغنية والفقيرة والمتخلفة ثقافياً.

٥ - إن انعدام مؤسسات ذات مصداقية وشفافية يعد جانب من جوانب القصور في العديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر بفترة انتقالية . ولاسيما العراق ولذلك فإن من مجالات الإصلاح تحسين المؤسسات القائمة، مثل المحاكم، أو هيئات المفتشين العاملين واللجان المستقلة لمكافحة الفساد.

٦ - لا يمكن مكافحة الفساد بصورة صحيحة دون وجود حرية الإعلام والصحافة ولا يمكن ذلك دون وجود إنسان واع مثقف وطني جريء... ولذلك يجب القيام بإصلاح إعلامي ثقافي وسياسي

٧- لا يمكن مكافحة الفساد مع هيمنة البنية الاقتصادية التي أنجبت الفساد وترعرع فيها... كما أنه لا يمكن مكافحة الفساد دون تنمية اقتصادية اجتماعية حقيقية، أساسها ومحورها إنسانية الإنسان.

٨ - فينبغي تبسيط القوانين الضريبية والحد من السلطة التقديرية المخولة للإداريين وإعادة تنظيم الجهاز الإداري لتحسين المراقبة وحوافز حسن الأداء.

- ١٠ - من قنوات الإصلاح السياسي لمكافحة الفساد، يجب توفير أجواء الحرية والديموقراطية، والسماح لمؤسسات المجتمع المدني أن تأخذ دورها الحقيقي البناء في مكافحة .
- ١١ - ان مكافحة الفساد تحتاج إلى وجود أحزاب سياسية حرة، وتنظيمات اجتماعية ونقابات مستقلة، ويستدعي ذلك وجود قانون أحزاب سياسية وقانون نقابات وانتخابات عصري.
- ١٢ - لمكافحة الفساد يتوجب بذل بعض الجهود لصون نزاهة المؤسسات المستقلة داخل وخارج الحكومة والتي يمكنها أن تقوم بدور هام في المراقبة والملاحقة القضائية والمحكمة العادلة.

التوصيات

- ١ - تحتاج عملية مكافحة الفساد، كما أكدنا سابقاً، إلى تنمية اقتصادية اجتماعية، والتي تحتاج بدورها إلى آلية اقتصادية سليمة، وإلى استثمارات متنامية تعمل بشكل أساسي في القطاعات الصناعية والإنتاجية، لا في قطاع الخدمات فقط.
- ٢ - تحتاج إلى إصلاح قانوني وإصلاح قضائي قانوني، والتأكيد العملي بالممارسة اليومية على سيادة القانون، وأن لا أحداً فوق سلطة القانون. وتوفير قدر أكبر من الشفافية في القوانين والتنظيمات المختلفة سواء كانت اقتصادية أو سياسية قضائية أو إدارية وتفعيل أجهزة المساءلة.
- ٣ - ينبغي تشكيل هيئة نزيهة لمكافحة الفساد كي تكون ضربة قاصمة لكل من سار في هذا الطريق وهذه هي دعوى الكثير من الذين لحق بهم الأذى من جرّاء الفساد .
- ٤ - العمل على احترام مبدأ الفصل بين السلطات . ودعم استقلالية هيئة النزاهة والمفتشين العموميين وإعطاء دور أكبر للرقابة المالية والاختيار الصحيح للأشخاص العاملين في هذه المؤسسات.
- ٥ - نرى ضرورة تحسين المستوى المعاشي للموظفين في القطاع العام وذلك بزيادة رواتبهم وتحفيزهم على القيام بالواجب وعدم ارتكاب المخالفات عن طريق استثمار القيم الأخلاقية والدينية.
- ٦ - ضرورة العمل على تحصين النفس ومن ثم المجتمع من خلال إرساء القيم الدينية والأخلاقية التي تتصدى لهذه الظاهرة.
- ٧ - ينبغي تركيز الرقابة الشعبية على العمل الحكومي من قبل ممارسة مؤسسات المجتمع المدني.
- ٨ - يفترض أن تقوم البلدان الجادة في مكافحة الفساد بتقييمات قطرية محددة . غير أنه لا بأس من إبداء بعض الملاحظات العامة . فالخطوة الأولى هي استكشاف المجالات التي يفرض الفساد فيها أكبر تكلفة . وثمة عدة إمكانيات المشتركة .
- ٩ - وينبغي أن تتاح على نطاق واسع تجربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي في مساعدة البلدان على إصلاح الوظيفة العمومية فيها، حتى في الحالات التي تكون فيها النتيجة أقل نجاحاً مما كان مرجواً في البداية.
- ١٠ - يلزم أن توضح المنظمات الدولية أكثر من أي وقت مضى أن الفساد غير مقبول وأن تلغي المشاريع إذا تبين أن الفساد يشوبها وكلما كانت ثمة تجاوزات في التكاليف توحى إما بتفشي الفساد أو انعدام الكفاءة . ويلزمها أن تكون حذرة في تمويل المشاريع التي تسهل على الموظفين إمكانية إخفاء.
- ١١ - ينبغي أن تدعم المنظمات الدولية دعماً فعلياً الجهود الدولية الرامية إلى الحد من الفساد.

المصادر

- ١- القرآن الكريم ، سورة القصص الآية ٨٣، سورة المائدة، الآية ٣٣
- ٢- بديع جميل القدوة ، "الفساد آثار وسبل مكافحته " ، مجلة كلية الرافدين ، العدد ١٨ ، ٢٠٠٦
- ٣- جاسم محمد الذهبي، الفساد الإداري والمالي في العراق تكلفته الاقتصادية والاجتماعية، الجزء الأول من الندوات العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ .
- ٤- جون ، سوليفان ، " مكافحة الفساد منظورات وحلول القطاع الخاص " ، الولايات المتحدة الأمريكية :مركز المشروعات الدولية الخاصة ، بدون سنة طبع
- ٥- دليل البنك الدولي " تقرير عن التنمية في العالم " ، القاهرة ، مركز الأهرام ، ١٩٩٧
- ٦- سالم محمد عبود ، " الفساد وحقوق المستهلك " ، نشرة صوت المستهلك ، العدد ٣٠ .
- ٧- علي المقابلة ، " الفساد المالي مع إطار دولي : أسبابه ، اساليبه ، قياسه وطرق معالجته " ، مجلة العلوم الإنسانية ، الأردن : جامعة اليرموك ، العدد ٢٢ ، كانون الأول ، ٢٠٠٤
- ٨- علي عبد محمد سعيد الراوي ، الشفافية والقرار الاقتصادي في العراق ، دراسة مستقبلية ، مجلة الشفافية في النشاط الاقتصادي العراقي ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد . ٢٠٠٥ .
- ٩- مؤيد عبد القادر الحبيطي ، " تحديات الفساد الإداري في العراق من خلال التحول والاضطراب " ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، الموصلي، العدد ١ ، المجلد ١ ، ٢٠٠٥ .
- ١٠- محمود عبد الفضيل ؛ " الفساد وتداعياته في الوطن العربي "، مجلة المستقبل العربي ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٢٤٣ ، ايار، ١٩٩٩ .
- ١١- منظمة الشفافية الدولية ، دراسة حول وضع الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد ، للأعوام ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٥ .
- 12- (Ades and di Tella, 1994; Mauro, 1995, 1997; Murphy, Shleifer and Vishny, 1993; Rose --Ackerman, and Stone, 1996; World Bank, 1997
- 13- [http// www.transparency.org](http://www.transparency.org)

i دليل البنك الدولي " تقرير عن التنمية في العالم " ، القاهرة ، مركز الاهرام ، ١٩٩٧ ، ص ١١٢ .

ii انظر في ذلك

- سالم محمد عبود ، " الفساد وحقوق المستهلك " ، نشرة صوت المستهلك ، العدد ٣٠ ، ص ٨ .

- محمود عبد الفضيل ؛ " الفساد وتداعياته في الوطن العربي "، مجلة المستقبل العربي ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٢٤٣ ، ايار، ١٩٩٩ ، ص ٦ .

iii بديع جميل القدوة ، " الفساد آثار وسبل مكافحة " ، مجلة كلية الرافدين ، بغداد ، العدد ١٨ ، ٢٠٠٦ .

*- كما تم استحداث هيئة النزاهة في العراق كجهة رقابية خارجية للحد من ظاهرة الفساد المالي والاداري فضلا عن استحداث دائرة المفتش العام في كل وزارة للغرض اعلاه

انظر في ذلك

IV- د.جون ، سوليفان ، " مكافحة الفساد منظورات وحلول القطاع الخاص " ، الولايات المتحدة الامريكية :مركز المشروعات الدولية الخاصة ، بدون سنة طبع ، ص ٩ .

- بديع جميل القدوة ، "الفساد آثار وسبل مكافحة " ، مجلة كلية الرافدين ، العدد ١٨ ، ٢٠٠٦ ، ص ١٧

V د. جاسم محمد الذهبي، الفساد الاداري والمالي في العراق تكلفته الاقتصادية والاجتماعية، الجزء الاول من الندوات العلمية لكلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٢٨ .

**** الحكم الصالح:** هو الحكم الذي يعزز ويدعم رفاه الانسان أي ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون البلد من جميع المستويات ويعبر المواطنين عن مصالحهم وممارسة قدراتهم القانونية في ظل حكم يتسم بالشفافية والمشاركة والمساءلة مع تعزيز سيادة القانون .

vi - د. سالم عبد الحسن ، الفساد يقوض التنمية ويشوه اقتصاد السوق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، المجلد التاسع، العدد الأول، ٢٠٠٧، ص ٨٠.

vii انظر :

- مؤيد عبد القادر الجبيلي ، " تحديات الفساد الاداري في العراق من خلال التحول والاضطراب " ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، الموصل، العدد ١ ، المجلد ١ ، ٢٠٠٥ ، ص ٨٧ .

- علي المقابلة ، " الفساد المالي مع إطار دولي : أسبابه ، اساليبه ، قياسه وطرق معالجته " ، مجلة العلوم الإنسانية ، الاردن :، جامعة اليرموك ، العدد ٢٢ ، كانون الأول ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٤ .

معن خليل العمر ، " جرائم الاحتيال واثارها في التنمية " ، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، ٢٠٠٤ ، ص ٩٨ .

viii (Ades and di Tella, 1994; Mauro, 1995, 1997; Murphy, Shleifer and Vishny, 1993; Rose-Ackerman, and Stone, 1996; World Bank, 1997

ix - لمزيد من التفاصيل انظر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، ستراتيجية التنمية الوطنية في العراق ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧ ، بغداد يناير ، ص ٤٩ .

* شفافية المالية العامة / يقصد بها نشر وثيقة الميزانية في موعدها المناسب للتسهيل على رجال الأعمال والمؤسسات تقييم نوايا الحكومة وبالتالي فرض الانضباط البناء على العمليات الحكومية ، للمزيد انظر في : د. علي عبد محمد سعيد الراوي ، الشفافية والقرار الاقتصادي في العراق ، دراسة مستقبلية ، مجلة الشفافية في النشاط الاقتصادي العراقي ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد . ٢٠٠٥ ، ص ١٩